

أتلانتك كاونسيل: هل يترشح جمال مبارك لرئاسة مصر؟ قد تُظل الحنين إلى الماضي الانتخابية المقبلة



نشرت مجلة أتلانتك كاونسيل مقالاً للكاتبة شهيرة أمين تناولت فيه تغير المزاج الشعبي تجاه مبارك ونجليه وإمكانية أن يُشجع ذلك جمال مبارك على الترشح في الانتخابات الرئاسية المقبلة وموقف نظام السيسي من هذا الترشح.

تستهل الكاتبة مقالها بالإشارة إلى أنه وقبل قرابة خمسة أشهر من الانتخابات الرئاسية المصرية 2024 يأمل كثير من المصريين في أن تؤدي الانتخابات إلى تغيير تمس الحاجة إليه. وفي غضون ذلك، يدرك كثيرون آخرون أن فرص فوز مرشح منافس في صناديق الاقتراع ضئيلة - وغير موجودة حتى - ضد الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي من المتوقع على نطاق واسع إعادة انتخابه لولاية ثالثة مدتها ست سنوات.

تركت إجراءات التقشف القاسية التي طبقت في عام 2016 عائلات عدة ذات الدخل المنخفض والمتوسط تتصارع مع تضخم من رقمين وارتفاع غير مسبوق في الأسعار. كما أدت الحملة الأمنية المستمرة على المعارضة والقيود المفروضة على حرية التعبير إلى إثارة السخط العام، مما جعل منتقدي الحكومة يعيشون في خوف من الاعتقال أو الاختفاء القسري أو حتى مصير أسوأ.

وفي الآونة الأخيرة، اضطر المصريون إلى الاستعداد لانقطاع التيار الكهربائي المتكرر وسط موجة حارة شديدة. ويختبر انقطاع التيار الكهربائي اليومي - الناجم عن نقص إمدادات الغاز لمحطات الطاقة - صبر المواطنين الذي بدأ ينفد بالفعل.

توقعات منخفضة

وأوضحت الكاتبة أن انخفاض التوقعات بشأن الانتخابات على رئيس جديد يرجع جزئياً إلى حقيقة أن الانتخابات الرئاسية لعام 2018 كانت انتخابات «زانفة»، وفقاً للنقاد. وأعيد انتخاب السيسي بنسبة 97 في المائة من الأصوات وسط إقبال منخفض بعد خوض الانتخابات ضد مرشح منافس وحيد نصب نفسه مؤيداً للسيسي. وألقت السلطات القبض على المنافس الأساسي - سامي عنان، رئيس أركان الجيش السابق - ووضع المنافس الثاني أحمد شفيق قيد الإقامة الجبرية. ودفعت الاعتقالات مرشحين جادين آخرين إلى الانسحاب متذرعين بالمضايقات والترهيب.

وسمحت التعديلات الدستورية التي جاءت بأغلبية ساحقة في الاستفتاء الوطني الذي أجري في عام 2019 بتمديد الفترة الرئاسية إلى ست سنوات (من أربع سنوات في السابق). كما ألغت التعديلات حد ولايتين على الرئيس للبقاء في منصبه. ومهدت التعديلات الطريق للسيسي للترشح لولاية ثالثة مدتها

ست سنوات وربما البقاء في السلطة حتى عام 2030.

ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية لعام 2024 - في أواخر ديسمبر أو أوائل يناير - يشهد المصريون تكراراً للتكتيكات القاسية المستخدمة في الانتخابات الأخيرة في عام 2018، والتي تهدف، وفقاً لمرشح معارض، إلى «إسكاته».

منذ أواخر أبريل، اعتقلت السلطات ما لا يقل عن 12 من أفراد عائلة وأنصار أحمد طنطاوي، وهو سياسي وعضو سابق في البرلمان، واحتجازهم بتهمة «التنظيم». وقال عمرو مجدي، كبير الباحثين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في هيومن رايتس ووتش، إن الاعتقالات، التي جاءت في أعقاب إعلان طنطاوي ترشحه للرئاسة، تهدف إلى «خنق المعارضة السلمية».

منع المنافسين الجادين

وأشارت الكاتبة إلى أن حزب الوفد الليبرالي المصري، الذي أيد محاولة إعادة انتخاب السيسي في الانتخابات الرئاسية لعام 2018، هو، حتى الآن، الحزب السياسي الوحيد الذي قدم مرشحاً - عبد السند اليمامة، زعيم الحزب - في الانتخابات المقبلة.

في الأسابيع المقبلة، من المتوقع أن ترشح الأحزاب السياسية الأخرى مرشحين من داخل أحزابها للترشح للرئاسة. وربما تهدف هذه الخطوة إلى إعطاء مظهر من مظاهر الانتخابات الحرة والديمقراطية.

لكن في الواقع، هناك محاولات مستمرة لمنع المنافسين المحتملين مثل جمال مبارك، أصغر نجلي الرئيس السابق المخلوع حسني مبارك، ومحمد أنور السادات، رئيس حزب الإصلاح والتنمية وابن شقيق الرئيس الراحل أنور السادات من تحدي السيسي في الانتخابات.

رفضت وسائل الإعلام المصرية الموالية للدولة والنائب مصطفى بكرى - الموالي للسيسي - احتمال خوض أي من السياسيين الانتخابات. وفي إشارة إلى مادة في قانون الانتخابات تنص على أنه لا يجوز لأي شخص صدر ضده حكم نهائي للترشح للرئاسة، يؤكد بكرى أنه لا مبارك ولا السادات يمكنهما الترشح للانتخابات بسبب إدانتها. ومع ذلك، من بين الاثنين، يبرز جمال على نحو خاص.

وحكم على جمال بالسجن ثلاث سنوات في 2016 بتهمة اختلاس أموال الدولة فيما وصفته وسائل الإعلام المصرية بقضية القصور الرئاسية. وأتهم هو وشقيقه رجل الأعمال علاء بتخصيص ما يقرب من 125 مليون جنيه مصري (حوالي 4 ملايين دولار) من أموال الدولة المخصصة لتجديد وصيانة القصور الرئاسية.

في مناظرة تلفزيونية على قناة العربية منتصف يوليو، سأل ضياء رشوان، المنسق العام للحوار الوطني، جمال عما إذا كان يفكر في الترشح في الانتخابات المقبلة. ورفض علاء الإجابة على سؤال لرشوان عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

الحنين إلى «الأيام الخوالي»

ولفتت الكاتبة إلى أنه وفي حين أن خطط جمال لخلافة والده أثارت الغضب العام في السنوات الأخيرة من حكم مبارك - مما أدى في النهاية إلى الإطاحة بالرئيس السابق في 11 فبراير 2011 بسبب الاحتجاجات المدعومة من الجيش - فقد تغير الكثير منذ ذلك الحين. وأثرت الأزمة الاقتصادية العميقة في مصر على شعبية السيسي، كما يتهم الرئيس بـ «سوء الإدارة السياسية» و «القمع المنهجي» من الحقوقيين والمنتقدين.

لقد غير الكثير من المصريين المتعبين رأيهم بشأن انتفاضة 2011 التي أدت إلى الإطاحة بمبارك وهم يشعرون بالحنين إلى «الأيام الخوالي» في ظل حكم الرئيس السابق. وتداول صور مبارك المبتسم على منصات التواصل الاجتماعي مع تعليقات حول مدى تكلفة السلع الأساسية خلال عصره أو كيف تدهورت الحالة الاقتصادية منذ ذلك الحين.

أولئك الأكثر تضرراً من الأزمة حريصون على دعم جمال - ربما بدافع اليأس المطلق - إذا قرر تحدي السيسي في الانتخابات المقبلة. ومن المرجح أيضاً أن يلقي المتعاطفون مع جماعة الإخوان المسلمين بثقلهم خلف جمال على أمل أن يفتح الباب للمصالحة ويطلق سراح قادة وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين المسجونين. في عهد مبارك، حظرت جماعة الإخوان المسلمين رسمياً ولكن كان النظام يتسامح معها، ويمكن للجماعة المعارضة تقديم مرشحين في الانتخابات التشريعية. حظرت الجماعة الآن ووصفت بأنها «جماعة إرهابية» وأعضاؤها وأنصارها من بين آلاف المعارضين الذين يقعون خلف القضبان في مصر.

وفي ظهور علني نادر في موكب جنازة محامي الدفاع عن مبارك فريد الديب في أكتوبر الماضي، رحب عشرات المؤيدين بجمال ترحيباً حاراً. وأطلق عليه أحد المؤيدين لقب «السيد الرئيس»، بينما قبل آخر جبهته، طالباً السماح - على ما يبدو للانتفاضة التي أدت إلى الإطاحة بوالده. وعكست الصور، التي انتشرت على نطاق واسع على مواقع التواصل الاجتماعي، مستوى السخط العام من نظام السيسي.

وبتشجيع من إظهار الدعم العلني، أفادت تقارير أن جمال اتخذ خطوات لمتابعة طموحاته السياسية. في أبريل 2022، قضت المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي بتأييد إلغاء عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد مبارك وعائلته، ووصفت العقوبات بأنها «غير قانونية». كما أسقط المدعون الفيدراليون السويسريون قضية غسيل أموال ضد أبناء مبارك، وأفرجوا عما يقرب من 430 مليون دولار من الأصول المجمدة لعائلة مبارك.

مبتهجاً بقرارات المحاكم التي تبرئ عائلته، نشر جمال بياناً بالفيديو على موقع يوتيوب، قال فيه إن الادعاءات الكاذبة دحضت بشكل لا لبس فيه؛ وبالتالي صُحح سجله التاريخي بشكل مستقل وقضائي.

ومع ذلك، قوبلت محاولة جمال لاستعادة صورة عائلته الملوثة بالسخرية على الإنترنت. ظل النشطاء الذين شاركوا في ثورة 2011 غير مقتنعين وتساءلوا كيف جمعت عائلة مبارك مثل هذه الثروة. وتعد محاولة جمال الرئاسية المحتملة أيضاً خطأً أحمر للقيادة المصرية، التي أوضحت أن الجيش لا يتسامح مطلقاً مع مدني في المنصب الأعلى. وكانت خطة مبارك لتسليم مقاليد السلطة لابنه - الذي كان في ذلك الوقت رئيساً للجنة السياسات في الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم - هي أحد الأسباب الرئيسة لانقلاب الجيش ضده في المقام الأول، وتركه للتنحي.

وأثارت حملة وسائل التواصل الاجتماعي الأخيرة من خلال الومس «جمال مبارك لمنصب رئيس مصر» قلق الدوائر التي تدعم الرئيس السيسي. خلال العام الماضي، استخدم ما يقرب من 240 ألف مصري منصة التواصل الاجتماعي تويتر لدعوة جمال للترشح للرئاسة، وفقاً لبعض المستخدمين.

لا يزال من غير المؤكد ما إذا كان جمال سيستجيب للدعوات أم لا. لكن المؤكد أن السلطات المصرية ستفعل كل ما في وسعها لمنع من الترشح للرئاسة. في يوليو، قدم عبد السلام إسماعيل، مدير المركز الوطني لدعم المواطنة وحقوق الإنسان، شكوى قانونية أمام المحكمة الإدارية لمجلس الدولة تطالب بمنع أبناء الرئيس الراحل من الترشح لمناصب رفيعة المستوى في الدولة. هذه مجرد البداية، وسيكون من المثير للاهتمام مشاهدة ما سيحدث في الأشهر المقبلة، حسبما تختم الكاتبة.